# استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة أزمة التسليح (1962/1958)

د. برشان محمد

جامعة طاهري محمد- بشـــار

**الملخص بالعربية:**

تعدّ مسألة التسليح من أخطر التحديات التي واجهتها الثورة التحريرية منذ بدايتها، ومن أكبر اهتمامات قادتها الميدانيين، ذلك أنّ استمرار العمليات العسكرية والحفاظ على مردوديتها في إطار النشاط الثوري ظلّ مرهونا، على ما توفره القواعد الخلفية من إمداد بالأسلحة. ومع بداية سنة 1958 تعقدت وضعية الثورة المسلحة في مجال التموين والإمداد، بسبب سياسة الحصار المضروب على مستوى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية التي كانت تُشكّل المنفذ الحيوي لعبور الأسلحة، خاصة بعد استكمال مشروع الأسلاك الشائكة التي عزلت الولايات الداخلية عن قواعدها.

ناهيك عن الطوق الخارجي الذي فرضته السلطات الكولونيالية على شبكات الدعم اللوجستيكي، في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة من الدول الداعمة للثورة الجزائرية، فكان لذلك تأثيرا سلبيا بارزا على مردودية العمليات العسكرية التي عرفت تراجعا في نشاطها. ومن ثمّ أضحت مسألة التسليح أكثر المراحل العسكرية تعقيدا وأخطرها على استمرارية الثورة. الأمر الذي دفع بقيادتها إلى وضع استراتيجية باتخاذ جملة من الإجراءات لفكّ الحصار على عمليات الإمداد والتموين بالأسلحة، وتأمين عبورها إلى وحدات جيش التحرير الوطني بالداخل.

**الكلمات المفتاحية:** الثورة، القواعد الخلفية، الأسلحة، الأسلاك الشائكة، الحدود، التموين، جيش التحرير.

# Strategy of the Revolution against the Armament Crisis (1958/1962)

The issue of arming is one of the most serious challenges faced by the liberation revolution since its inception. One of the main concerns of its field commanders is that the continuation of military operations

and the maintenance of the effectiveness of revolutionary activity remained dependent on the supply of weapons. At the beginning of 1958, the situation of the armed revolution in the field of supply and logistics was complicated by the siege policy imposed on the eastern and western borders of Algeria, which constituted the vital crossing point for weapons, especially after completion of the barbed wire project that isolated the interior provinces from their bases.

In addition to the external blockade imposed by the colonial authorities on the logistic support networks in the supply of arms and ammunition from the countries supporting the Algerian revolution, had a significant negative impact on the effectiveness of the military operations, which have witnessed a decline. In this activity. Thus, the question of arming became the most complex and dangerous stage for the continuation of the revolution. Which led the leadership to develop a strategy to take a number of measures to lift the embargo on the supply of arms, and to secure their passage to the units of the National Liberation Army inside.

**Keywords:** revolution, rear bases, weapons, barbed wire, border, supplying, Liberation Army.

**مقدمة**

واجهت الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها سنة **1954** الكثير من المصاعب والتحديات، واعتبرت مسألة التسليح من أخطرها لأنّ استمرار العمليات العسكرية واتساع نطاقها الجغرافي، والحفاظ على مردوديتها في إطار النشاط الثوري ظلّ مرهونا على ما توفره قيادة الثورة من الأسلحة، خاصة وأنّ محاولات الوفد الخارجي المكلف بإمداد الثورة بالسلاح قد فشلت، بسبب الحصار المفروض على الحدود الجزائرية. وهو ما تسبب في عزلة الثورة وضعف قدرة القتال.

مع بداية سنة **1958** تعقدت وضعية الثورة المسلحة وبلغت أزمة التموين والإمداد بالأسلحة ذروتها، بسبب الاستراتيجية التي اعتمدا الاستعمار في الجانب العسكري بهدف، عزل الثورة عن قواعدها الخلفية للإمداد اللوجستيكي على مستوى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، التي كانت تُشكّل المنفذ الحيوي لعبور الأسلحة خاصة بعد تطوير خط موريس وتعزيزه بخط شال. ومن ثمّ أضحت الولايات الداخلية تعيش في عزلة تامة. لتفادي الخطورة

التي طرحتها الأسلاك الشائكة على مسار ووتيرة العمل المسلح، عمدت قيادة الثورة إلى وضع استراتيجية باتخاذ جملة من الإجراءات، لفكّ الحصار على عمليات الإمداد والتموين بالأسلحة، وتأمين عبورها إلى وحدات جيش التحرير الوطني بالداخل.

من خلال هذا المقال سنحاول تشخيص أزمة التسليح التي عرفتها الثورة الجزائرية خلال فترة 1958 - وبتحديد أسبابها والظروف المحيطة بها. والوقوف عند أهمّ الإجراءات التي تبنّتها قيادة الثورة للخروج من هذه الأزمة. ومن ثمّ نطرح الأسئلة التالية: لماذا تعقدت أزمة التسليح وتفاقمت تأثيراتها خاصة بعد سنة 1958؟ و ما هي الصعوبات والعراقيل التي واجهت الثورة في مجال التسليح؟ - ولماذا لم تنتبه قيادة الثورة إلى مخاطر الأسلاك في بداية إنشائها؟ - كيف تمكّنت قيادة الثورة من معالجة مسألة التسليح في ظلّ الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة خلال مرحلتها الأخيرة من الكفاح (1962/1958)؟

## 1- تشخيص الأزمة وأسبابها

بعد نجاح الثورة في تحقيق بعدها الشمولي واتساع نطاقها الجغرافي، والتحاق كلّ الفئات الاجتماعية بمشروعها الثوري من جهة. وأمام الإجراءات التي طبقتها السلطات الكولونيالية بغلق الحدود الشرقية والغربية، وقطع اتصال الثورة بقواعدها الخلفية، والضغط على الدول الداعمة للجزائر من جهة أخرى. باتت مسألة التسليح من أكبر التحديات التي واجهتها قيادة الثورة خاصة بعد سنة 1958. ولم تكن عملية التموين بالأسلحة والذخيرة تعبر عن تطلعات لجنة التنسيق والتنفيذ، التي أشارت في تقريرها خلال صيف 1958حول الوضعية العسكرية للثورة، أنّ مسألة التموين بالسلاح بقيت ضئيلة ومحدودة، ودون الحاجة المطلوبة حتى في الوقت الذي كانت فيه الحدود مفتوحة.[1]

جدول رقم(1): كمية الأسلحة المتوفرة لدى الثورة في الداخل (1962/1957)[2]

| | 57/02/1 | 57/05/1 | 58/05/1 | 59/07/1 | 60/07/1 | 61/12/31 | 62/03/19 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأسلحة الحربية" فردية، جماعية" | 12500 | 14500 | 20000 | 15500 | 11200 | 7000 | 7000 |
| الأسلحة المكملة "بنادق صيد، مسدسات" | - | 35000 | 27000 | 18000 | 10500 | 4700 | 4000 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 11000 | 11700 | 21700 | 33500 | 47000 | 49500 | - | المجموع |

على الرغم من أنّ الأرقام والمعطيات المسجلة على الجدول لا تعكس المستوى الحقيقي للأسلحة، التي حازتها الثورة بالداخل لأنّها تنطلق من خلفيات عسكرية استعمارية تدخل تحت إطار الدعاية المغرضة وحرب المعلومات بسبب لجوء الضابط فليب تريبي- Tripier, Philippe إلى تضخيم الأرقام من أجل تبرير كلّ الأعمال الوحشية، التي قامت بها السلطة الاستعمارية ضدّ الشعب الجزائري، خصوصا وأنّه صنّف ذلك في إطار "حرب الجزائر" التي تعني المواجهة العسكرية بين قُوتين متوازيتين، إلاّ إنّنا نقرّ بوجود أزمة في التسليح، وأنّ كمية الأسلحة والذخيرة عرفت تراجعا ملحوظا، ابتداء من ماي 1958 تاريخ وصول الجنرال ديغول إلى السلطة خلال سنة واحدة ممتدة من 1958/05/01 إلى 1959/07/01 تراجعت كمية الأسلحة بفارق قدر بـ 13500 قطعة أي بنسبة تقارب 29 %، لترتفع هذه النسبة إلى 34% بين سنتي 1959 و1960 بفارق 11800 قطعة. كما أنّ بعض الأسلحة توقف استعمالها كمدافع الهاون، والمدافع الرشاشة بسبب نقص الذخيرة الكافية.

هذه الظاهرة أي أزمة التسليح كما يذكر فليب تريبي- Tripier, Philippe أقلقت كثيرا قيادة الثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، وهو ما جعل هذا الأخير يدعو إلى اجتماع طارئ في ديسمبر 1959 لمعالجة هذه الأزمة، والبحث عن الحلول الكفيلة لتجاوزها. وكإجراء أوّلي أُنشأت قيادة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين، وأوكلت لها ثلاث مهام رئيسية: - إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني A.L.N ،- تدمير الأسلاك الشائكة، - تأمين دخول وحدات A.L.N من خارج الحدود إلى الداخل باستخدام كلّ الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك.(3)

خصوصا وأنّ هذه الوحدات عرفت تطورا من حيث العدة والعدد، بعد استفادتها من الأسلحة المجلوبة من أوروبا الشرقية وألمانيا. فعلى الحدود التونسية بلغ تعداد A.L.N حسب نفس المصدر في جويلية 1960 حوالي 15000 جنديا مزودا بـ 43000 قطعة سلاح عصرية تشمل الأسلحة الخفيفة ونصف الثقيلة. - وهو ما يعني أنّ عدد الأسلحة كان أكبر بضعفين من عدد عناصر A.L.N.- وفي القواعد الخلفية للثورة الموزعة على الحدود المغربية وصل عدد عناصر A.L.N 6500 جندي. بمجموع 21500 جندي أي ما يعادل نفس العدد المتواجد بالداخل على أنّ عناصر A.L.N المتمركزة بالحدود أي القاعدتين الشرقية

والغربية كانت الأفضل من حيث التجهيز والأداء القتالي، ومن ثمّ فإنّ العدد الإجمالي يصل إلى 43 ألف عنصر.[4]

أ- خطي شال ومريس[5].

راهنت السلطات الكولونيالية كثيرا على الخطوط المكهربة والشائكة في خنق الثورة المسلحة، واجتثاث جذورها بعد عزلها عن قواعدها الخلفية اللوجستيكية الموجودة في الخارج، والحيلولة دون تنقل فرق ووحدات جيش التحرير الوطني عبرها. والواقع كما أكدت بعض المصادر التاريخية أنّ السدّ القاتل حققّ بعضا من أهدافه خاصة ما تعلق بمسألة منع تدفق الأسلحة إلى الداخل، إذ صعّب من مهمة قيادة الثورة في إدخال الأسلحة وإيصالها نحو الولايات، التي أضحت مع مرور الوقت في عزلة شبه تامة عن قواعدها الخلفية. ناهيك على استشهاد الآلاف من المجاهدين الذين حاولوا التسلل وعبور تلك الأسلاك. خصوصا وأنّ تأثيراتها الشائكة تزامنت والعمليات العسكرية الفرنسية المكثفة، على الولايات الداخلية في إطار "مخطط شال"- Plan Challe بداية من فيفري 1959. كعملية الضباب بالولاية (3) أكتوبر 1958، عملية التاج بالولاية (5) فيفري 1959، عملية المنظار بالولاية (3) جويلية 1959، عملية الأحجار الكريمة بالولاية (2) ديسمبر 1959....

في هذا الصدد يُشير محمد حربي إلى أنّ العقيد أوعمران الذي كان مسؤولا عن قضايا التسليح منذ خريف 1956 وإلى غاية 19 سبتمبر 1958 أي إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة، كتب في شهر جويلية 1958 رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 أبلغهم من خلالها مدى خطورة خط موريس المكهرب على عناصر جيش التحرير الوطني A.L.N، الذين حاولوا جاهدين تدمير الأسلاك الشائكة لاجتيازها. ففي مدة لا تتجاوز الشهرين استشهد ما لا يقلّ عن 6000 مجاهد سقطوا في منطقة واحدة، في دوفيفيي – Duvivier" (أي في شمال سوق أهراس) نتيجة لتلك المحاولات.[6]

حسب الجنرال – كرابلي – Craplet فإنّ خسائر جيش التحرير الوطني بلغت 3234 قتيلا، 588 أسيرا كما استولت القوات الفرنسية على كميات كبيرة من الأسلحة، قُدرت بـ 2851 قطعة سلاح منها 235 سلاح جماعي، حسب العقيد لومبر- Lemire. "حوالي 4000 من "فلاقة" قتلوا و588 تم أسرهم و84 استسلموا"[7]. ضابط آخر وهو فيليب تريبي

Philipe Tripier الذي استعمل نفس المصادر حدد بدقة الأسلحة المسترجعة **3877** أسلحة حرب منها حوالي **350** أسلحة جماعية، مدافع هاون مجموعة رشاش وبنادق رشاش.[8] وأثناء مقابلته مع الوزير الأوّل الفرنسي قال العقيد دو بواسيو – **de** Boissieu رئيس أركان الحرب أنّه خلال سبعة شهور أي من أكتوبر **1957** إلى أفريل **1958** خسر "المتمردون" **6000** محاربا بين القتل والأسر، وفقدوا **4000** قطعة سلاح، وأكثر من **300** رشاش وبندقية رشاش".

غير أنّ وسام المبالغة يعود بدون شك إلى الجنرال جاكان – Jacquin الذي يكتب في كتابه "الحرب السرية في الجزائر" أنه خلال أسابيع قليلة منذ القتال يخسر العدو **10000** قتيلا، **8000** أسيرا وأكثر من **10000** سلاح حرب"[9]. هذه الإحصائيات الرسمية وجدها كثير من الصحفيين ضعيفة. لاسيّما الصحفي إيف كورييز – Yves Courrière كتب يقول إنّه من الواجب التأكيد على: "أنّه خلال أربعة شهور خسرت جبهة التحرير الوطني F.L.N **1200** رجلا، **3000** أسيرا، **6000** بندقية حرب وحوالي ألف بندقية رشاش ومجموعة من الرشاش"[10].

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا: لماذا لم تلجأ قيادة الثورة إلى تعطيل المشروع وتدميره في بداياته الأولى، وكانت المرحلة الأسهل والأنجع لتفادي تحدياته المستقبلية، وهي التحديات التي فرضت حصارا مريرا على الثورة. ربما يُرد ذلك إلى الأخطاء التقديرية التي وقعت فيها القيادة للمصاعب التي ستُخلفها الخطوط المكهربة. حيث كان الاعتقاد السائد بأنّها ستكون سهلة العبور، ولا تُشكل أيّ عبء على مستقبل الثورة هذا من جهة. من جهة أخرى ليس خفيّ على أحد المشاكل التي عشتها بعض الولايات الحدودية إبان تشييد هذه الخطوط على غرار ما عرفته الولاية الأولى مثلا من متاعب جمّة جراء الصراعات البينية، والتي برزت بشكل واضح بعد استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ونائبه شيهاني بشير.[11]

يُضاف إلى ذلك الاضطرابات الناجمة عن ضبط العلاقة بين القاعدة الشرقية والولاية الثانية بسبب ما خلفته القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام **1956** من انقسامات حول مبدأ "الأولية"، والتي لم تلق في مضمونها إجماعا وطنيا. خاصة بعد أن أقرّ المؤتمر ضمّ القاعدة الشرقية إلى الشمال القسنطيني الأمر الذي رفضته قيادة القاعدة الشرقية، وكثيرا ما تحوّل ذلك التوتر في العلاقة بين الطرفين إلى تصفيات دموية بين الإخوة الأعداء. وبالتالي أثرت هذه

الأحداث على عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة من جهة، وحالت دون مقاومة إقامة السدود المكهربة من جهة أخرى.[12]

ب- الحصار البحري الكولونيالي على مصادر التسليح

إنّ لجوء السلطات الكولونيالية إلى تطويق الحدود الجزائرية شرقا وغربا بالأسلاك الشائكة، جعل قيادة الثورة تبحث عن منافذ جديدة لتموين العمل الثوري داخل الولايات العسكرية، من أجل تكثيفه وضمان استمرار مردوديته. فكانت الواجهات البحرية خاصة حدود السواحل المغربية الجزائرية السبيل الأمثل، لاستقبال السفن المحملة بالسلاح والذخيرة.

لم تكن معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر البحر ناجحة وخالية من العقبات خاصة بعد أن فرضت السلطات الكولونيالية، حظرا بحريا شاملا على السواحل المغاربية، وحتى على الحدود الدولية من أجل تعقب الإمدادات من الأسلحة، التي قد تصل الثورة الجزائرية من الدول الداعمة لها، وذلك بتفتيش كلّ السفن التجارية المتوجهة إلى الجزائر أو المغرب.[13] تمكن الأسطول البحري الفرنسي بالتنسيق مع مصالح المخابرات من الكشف على العديد من عمليات تهريب الأسلحة، على متن السفن القادمة من دول المشرق العربي، وأوروبا الشرقية، وبعض دول أوروبا الغربية باتجاه الثورة الجزائرية. والجدول التالي يوضح بعضا من تلك السفن التي وقعت في كمين البحرية الكولونيالية، وألقي عليها القبض في عرض البحر.

جدول رقم (2): بيان لبعض السفن المحتزة من قبل السلطات الكولونيالية[14]

| السفن | تاريخ الحجز | مكان الانطلاق | مكان الحجز |
|---|---|---|---|
| أتوس- Athos [2] | 1956/10/16 | مصر | السواحل الغربية |
| سلوفانجيا- Slovenija | 1958/01/16 | يوغوسلافيا | بالقرب من وادي ملوي |
| غرانيتا- Granita | 1958/12/23 | الدانمارك | مرسى بن مهيدي |
| الليدس- Lidice | 1959/04/07 | تشكوسلوفاكيا | مرفأ كبدانة |
| مونتي كاسيو- Montecassio | جويلية 1959 | بولونيا | سعيدية |
| بيلياق- Biliage | 1959/11/05 | ألمانيا | سواحل الريف المغربي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| بجيش بوش- Begich bouch | 1959/12/12 | هولندا | نواحي الناظور |
| سلوفانجيا- Slovenija | 1960/03/29 | يوغوسلافيا | الدار البيضاء |
| لابلماس- Lalbamase | 1960/06/09 | ألمانيا | سواحل الريف المغربي |
| سربيجا- Srbrija | 1957/07/07 | يوغوسلافيا | الدار البيضاء |

ما يُلاحظ من خلال المعطيات المسجلة على الجدول أنّ غالبية سفن الشحن بالأسلحة التي كانت موجهة لصالح الثورة كان مصدرها دول أوروبا الشرقية، خاصة تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا "سفن سربيجا، الليدس، صربيا، سلوفانجيا، ريسبيكا، زادار.."ويعود ذلك إلى نجاح جبهة التحرير الوطني F.L.N في ربط علاقات ممتازة مع هذه الدول، حيث ضمنت لنفسها الدعم الثابت في المجالات العسكرية، والسياسية من بلغراد التي أكدّ زعيمها "جوزيف بروز تيتو" في مرات عدة على ضرورة متابعة دعم الشعب الجزائري.[15] كما أنّ لجوء السلطات الكولونيالية إلى حجز، تفتيش، ومصادرة ما كانت تحمله تلك السفن من شحن خاصة في المياه الدولية أحرجها مع تلك الدول، وعقّد من مكانتها الدولية من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تلك الاعتداءات المتكررة أضفت على النزاع الدائر في الجزائر صفة الدولية.

الأمر الذي ينفي مسألة الأمر الداخلي للقضية الجزائرية، الذي ما برحت تتذرع به السلطات الكولونيالية منذ إدراج ملف الجزائر في جلسات الأمم المتحدة. وبموجب ذلك أضحى لهيئة الأمم L' O.N.U حقّ التدخل في حرب الجزائر، باعتبار أنّ حقّ تقرير مصير الشعب الجزائري واستنادا لنصوص القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة صار حقا ثابتا أي أنّه يتمتع بالقوّة الآمرة.

وعلى صعيد آخر نقول إنّ نجاح السلطات الكولونيالية في اعتراض تلك السفن الظاهرة على الجدول، لا يعني البتّة بأنّ سفنا أخرى لم تفلح في إيصال شحن الأسلحة وفق الأهداف التي سطرتها قيادة الثورة، ومن ثمّ لم تتمكن البحرية الكولونيالية من السيطرة على جميع سفن الشحن الموجهة لدعم الشعب الجزائري، في تكثيف عملياته العسكرية من أجل تحقيق مكاسب وانتصارات على الميدان، لأنّ كلّ نصر عسكري شامل يؤدي بالضرورة إلى تحقيق

مكاسب سياسية. ضف إلى ذلك أنّ اعتراف الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية لم يكن ملزما، ولا كافيا لإجبار فرنسا على الاعتراف بحقّ تقرير مصير الجزائريين.

2)❖- استراتيجية الثورة في مجال التسليح

منذ اندلاع الثورة المسلحة نوفمبر 1954م كانت جمهورية مصر العربية الممون الأكبر لها في مجال التسليح، من خلال الشحنات التي دخلت الجزائر سواء تمّ ذلك عن طريق جنوب ليبيا أو السواحل المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني( يخت دينا، انتصار، آتوس...)، إلاّ أنّ تلك الأسلحة وبسبب افتقادها الجودة باعتبارها من بقايا ومخلفات حرب سنة 1948م، خصوصا وأنّ الأداء القتالي لعناصر جيش التحرير A.L.N عرف تحسنا ملحوظا بفعل عملية التدريب العسكري، على مختلف الأسلحة في مراكز متخصصة. الأمر تطلّب تطوير ترسانة الأسلحة وفقا لمتطلبات العصر هذا من جهة، ونظرا للمساومة السياسية التي كانت تنتهجها الحكومة المصرية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية من جهة أخرى.

كلّ ذلك دفع بقيادة الثورة إلى توسيع شبكة مصادر الإمداد وتنويعها بالبحث عن عملاء نشطين في تجارة الأسلحة بأوروبا الشرقية واسبانيا وألمانيا. كما لجأت إلى تنويع الطرق والوسائل من أجل القضاء على أزمة التسليح. لكن بقيت مسألة نقل الأسلحة وإيصالها إلى الثورة مشكلا مطروحا أمامها، نظرا لعدم وجود حدود طبيعية تربط الجزائر بهذه الدول، فكان المنفذ البحري المسلك الطبيعي الأسلم لإنجاح العملية.[16]

أ- إقامة ورشات لصناعة الأسلحة والذخيرة

في إطار الإستراتيجية التي انتهجتها قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956م بغية البحث عن مصادر جديدة وآمنة للحصول على الأسلحة، تمّ استحداث وإقامة بعض الورشات السرّية لتصنيع الأسلحة الخفيفة، الذخيرة، والمتفجرات في الأراضي المغربية. وقد أثمرت تلك السياسة وبالاستعانة بإطارات متخصصة، نتائج مرضية في مجال إنتاج بعض الأسلحة الخفيفة وحتى نصف الثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها كمدافع الهاون- Mortier، والبازوكات- Bazookas.

وفي هذا الصدد يذكر المؤرخ سيلفان باتيو في رفاق الإخوة والتروتسكيين في الحرب الجزائرية، التي نشرت في باريس أنّه:" تمّ إنشاء ستّ ورشات عمل لصناعة الأسلحة بلغ مجموع العاملين فيها أكثر من 300 بين إطار متخصص وعمال وحراس، موزعة على عدة

مناطق من التراب المغربي وهي كالتالي: مصنع بوزنيقة (بالقرب من الرباط)، مصنعي تطوان والمحمدية، إضافة إلى مصانع سوق العرب، الصخيرات، ومصنع تمارة الذي كان محاطا بأشجار البرتقال، ويبدو من الخارج كأنّه مصنعا للمربى، وفي الواقع كان مصنعا للأسلحة.[17]

وهنا يجب أن نُنوّه بالدور الفعّال الذي قامت به المصلحة الخاصة"$S^{4}$" التابعة لمديرية الاتصالات العامة، في التحاق عدد من المهندسين الأوروبيين المتخصصين في مجال التسليح بهذه المصانع، من بينهم المهندس البلغاري Pablo", Michel Raptis. ومن ثمّ المساهمة في توفير المعدات والآليات، والأجهزة التي تدخل في إنجاح العملية. كما أخذت على عاتقها التكفل بتأمين تلك المصانع من أجل تمكينها في تأدية نشاطها في ظروف حسنة.[18] الأمر الذي مكّن بعض المناطق الحدودية التزود من تلك الأسلحة، وبالتالي إعادة تفعيل نشاطها الثوري. والجدول التالي يُبرز لنا بعضا منها:

جدول رقم (1): ورشات الأسلحة التابعة للثورة بالمغرب[19]

| الورشة | تاريخ الانجاز | نوعية الأسلحة |
|---|---|---|
| تطوان | 1958م | قنابل من نوع انجليزي، ومتفجرات... |
| سوق الأربعاء | 1958م | قنابل من نوع انجليزي وفرنسي، البنجالور Bengalores.. |
| بزنيقة | 1959م | قنابل من نوع أمريكي يدوية التركيب.. |
| تمارة | 1960م | صناعة رشاشات خفيفة" Mat 49 " |
| سخيرات | 1960م | صناعة مدافع الهاون عيار 45، متفجرات.. |
| المحمدية | 1960م | صناعة مدافع الهاون Mortier عيار 60-80، ألغام |
| الدار البيضاء | 1960م | صناعة البازوكات Bazookas ، Mitrailleuses، ألغام، متفجرات |

أقيمت هذه الورشات في مزارع معزولة، وبضواحي المدن الكبرى بأسماء مستعارة خوفا من اكتشافها. كما أشرف مسعود زكار المدعو "رشيد كازا" شخصيا على تسيير مصنعين للأسلحة بالأراضي المغربية، الأوّل متخصص في تصنيع الذخيرة، والرشاشات الفردية المقلدة، والثاني خصص لإنتاج الراجمات من شاكلة "بازوكا"- Bazookas ومدافع "هاون"- Mortier.[20]

وعلى الرغم من تمتع المغرب باستقلاله السياسي منذ سنة 1956 م، إلاّ نشاط المخابرات الفرنسية على أراضيه ظلّ مستمرا. كما أنّ ضغوط المخزن على الثورة ازدادت بشكل واضح بعد مؤتمر طنجة 1958 م في محاولة منه لفرض إملاءاته وشروطه، في استمرار دعمه للثورة المسلحة، من خلال مساومتها في الوحدة الترابية للجزائر. نفس الموقف تبنته السلطات التونسية بالحدود الشرقية، عندما لجأت وبشتى الطرق والوسائل إلى عرقلة عملية الإمداد بالأسلحة التي كانت تُجلب من ليبيا. ومحاولة فكّ ارتباط الثورة بمصر.

والحقيقة التي يجب التنويه بها هي أنّه لولا تنظيم تلك القواعد العسكرية الخلفية بالمغرب الأقصى في مدن فقيق، بوعرفة، بوذنيب وتارودانت لما تحققت شمولية الثورة، ولا نجحت المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة في تحقيق مكاسبها الاستراتيجية في عملية التموين والاتصال، لذلك فكرت قيادة الثورة بالمنطقة كما يقول قائدها عقبي عبد الغني" سي عمار" في تطوير، وتعزيز تلك القواعد رغم عدم الموافقة الصريحة للعرش المغربي الذي رفض قطعيا تأسيس قاعدة للثورة في منطقة آغادير لتمويل تندوف، والجزء الكبير من العرق الغربي، واكتفى في النهاية بالسماح لها بتكوين قاعدة فقيق".[21]

تجدر الإشارة إلى أنّ الأسلحة التي كانت تُجلب من المغرب الأقصى خاصة من قاعدة الناظور وتوزع على المناطق والولايات الداخلية، تحديدا الولايتين الرابعة، والسادسة، انطلاقا من الولاية الخامسة، كانت تُنقل بأشكال مختلفة، عبر مسالك رئيسية، استعملها المجاهدون لربط الاتصال بين المناطق الحدودية بالمغرب الأقصى، حيث كانت تُخزن الأسلحة في أماكن سرية، كمركزي بوعرفة، وفقيق، القريبتين من الناحية الثانية، أي العين الصفراء وأطرافها. وشكّلت هذه الأخيرة أهم المسالك التي وظفتها وحدات جيش التحرير الوطني A.L.N والمتطوعون للحصول على الأسلحة.[22]

ب- ربط عملية التسليح بجهاز المخابرات العامة

ليس خفي على أحد الفوائد الجمّة التي يُقدمها جهاز الاستخبارات خاصة في الجوانب الاستراتيجية والتكتيكية، حيث تمكن مستخدمها من استغلال عامل السرعة في نقل وتوصيل المعلومات، وتحديد الأماكن المستهدفة. ومن أبدع ما أنجزته الثورة التحريرية تحكمها في جهاز الاتصالات والمخابرات اللاسلكية، وتوظيفها في تحقيق الاتصال الدائم والمستمر بين قيادة الثورة ومختلف الوحدات والمراكز العسكرية. ناهيك عن الحصول على معلومات مهمة

في خدمة الثورة وحماية مصالحها الحيوية.[23] خاصة بعد اشتداد الحرب السرية أو حرب المعلومات بين الثورة والسلطات الكولونيالية.

نتيجة لتفاقم الخسائر المادية التي تكبدتها الثورة في ميدان التسليح، بفعل فشل معظم محاولات تموين الثورة وتزويدها بالأسلحة المجلوبة من خارج الحدود، حيث نجحت مصالح الاستخبارات الفرنسية في الكشف عن الكثير من شبكات الدعم اللوجستيكي، التي أشرفت على عمليتي الاتجار بالأسلحة وتهريبها، ومن ثمّ تمكنّت من تعقب السفن التي كانت تقلّها لصالح الثورة الجزائرية، وبالتالي تم إحباط تلك العمليات وتدمير وحجز العديد منها، بل وتصفية الكثير من تجار الأسلحة الذين يتعاملون مع الثورة.[24]

شكّل هذا الوضع انتكاسة كبيرة لقيادة الثورة الأمر ودفعها إلى التفكير في ضرورة إنشاء مصالح استخباراتية لتأمين وصول الأسلحة إلى أهدافها المحددة، بعيدا عن أعين الرقابة الفرنسية المفروضة على السواحل المغاربية وحتى الدولية منها. من هنا جاءت فكرة ربط وزارة التسليح والتموين، التي كان يرأسها محمود الشريف(1958م- 1960م) في الحكومة الجزائرية المؤقتة، ودمجها بوزارة التسليح والاتصالات العامة تحت إشراف عبد الحميد بوصوف(1960م- 1962م).

تبعا لذلك أنشأت وزارة التسليح والاتصالات العامة "M.A.L.G" مديرية السوقيات والتسليح، على مستوى الحدود الشرقية "D.L.E" والحدود الغربية "D.L.O" والتي تكفّلت بمهمة التسليح بكلّ مراحلها، بدء من إبرام الصفقات مع المتعاملين وتجار الأسلحة، إلى تأمين دخولها وعبورها الحدود. وكذا جمع المعلومات الكافية حول هُوية تجار الأسلحة المتعاملين مع الثورة، خوفا من ارتباطهم بالمخابرات الفرنسية كما حدث في نكسة الباخرة أتوس[2]– Athos سنة 1956م، التي تمّ توقيفها بناء على معلومات تحصلت عليها من عميل لها في اليونان من جهة، ولتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء المتعاملين خوفا من استهدافهم أو اغتيالهم من قبل أجهزة الاستعمار مثلما حصل مع المتعامل الألماني جيورج بوشي George Puchet. من جهة أخرى[25]

تعززّت جهود هذه المديرية بإنشاء المديرية الوطنية لليقظة ومضادة الجوسسة D.V.C.P التي أخذت على عاتقها مسؤولية حماية الثورة من محاولات اختراقها، من خلال رصد الجواسيس الفرنسيين أو المخبرين المتعاونين مع المخابرات الفرنسية، بهدف تصفيتهم، أو

تضليلهم بمعلومات خاطئة. مع مرور الوقت تعدّى دور هذه المديرية، وارتقى إلى التنسيق والتعاون مع بعض المخابرات العالمية مثل المخابرات الألمانية، والمصرية في إبرام صفقات شراء الأسلحة، كتلك الصفقة التي أُبرمت مع الحومة التشيكية في شهر مارس 1957م، تحت رعاية السفارة المصرية. كما نجحت في تمويه وصرف أنظار المخابرات الفرنسية عن عدة محاولات لإدخال الأسلحة مثلما وقع مع الباخرة "أورغان" سنة 1961م، بعدما تلقى جهاز الاستخبارات الفرنسي معلومات تفيد بأنّ اتجاه هذه الباخرة سيكون من لبنان إلى تونس، لكنّها في النهاية أرست بالدار البيضاء المغربية.(26)

ج- فتح جبهة مالي سنة 1960م

حاولت قيادة الثورة التركيز على المناطق الجنوبية للجزائر، التي لم تشملها من الأسلاك الشائكة، تبعا لذلك تقرّر مع بداية سنة 1960 م إنشاء جبهة جنوبية على أرض جمهورية مالي، عُرفت بجبهة مالي بفعل الظروف الحرجة التي كانت تمرّ بها الثورة الجزائرية خاصة بعدما لجأت السلطات الاستعمارية إلى تطويق حدود الجزائر الشرقية والغربية، بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وما ترتب عن ذلك من جمود في العمليات العسكرية بسبب ضعف التموين بالسلاح. ومن ثمّ أضحى البحث عن مناطق تموين بالسلاح، تكون بديلة وآمنة للثورة التحريرية أمرا ضروريا وحيويا بالنسبة لمستقبل ومصير الثورة.(27)

جاء فتح هذه الجبهة بقيادة السيد عبد العزيز بوتفليقة الملقب بـ "عبد القادر المالي' كمسؤول سياسي وعسكري على الجبهة، وفي هذه الظروف من أجل تحقيق بعض المكاسب الاستراتيجية، نذكر منها فضلا عن توسيع دائرة النشاط الثوري في كلّ أرجاء التراب الوطني، فكّ الحصار المضروب عن المناطق الشمالية للجزائر. وفي هذا الإطار كلفت قيادة الثورة كل من فرانتز فانون" Frantz Fanon، والرائد فرحات حميدة المدعو" زكرياء" بالسفر إلى مالي وجمع المعلومات اللازمة حول المشروع.(28)

بناء على التقرير الايجابي والمفصل حول تلك المهمة كُلفت الولاية الخامسة التي تشترك في حدودها الجغرافية مع منطقة مالي، بالتكفل بمسألة التموين والتسليح والاتصال بالمناطق الصحراوية. وكانت أوّل عملية تتم في هذا المنوال الصفقة التي أبرمها بوصوف مع الرئيس الغيني سيكوتوري، حيث استفادت الثورة بموجبها باسم دولة غينيا، من شحنة أسلحة بلغ وزنها حوالي 20 قنطار موزعة بين الأسلحة الخفيفة، ونصف الثقيلة تسلمها عبد العزيز

بوتفليقة المسؤول السياسي والعسكري على الجبهة، ونقلها براً إلى مالي حيث توجد القواعد الخلفية للثورة في كل من قاو وكيدال، وبدأ ينسق مع موديبو كايتا الذي كان يكافح من أجل تحرير مالي.

أما نقلها بين الجزائر ومالي، فكان على عاتق القوافل التجارية التي تقودها قبائل الرقيبات وتجكانت الناشطة عبر خط تندوف وتاودني وقاو، نظرا لنشاطهم الرعوي، حيث كانت تقوم برحلتين من كلّ شهر في اليوم الخامس واليوم العشرين من كل شهر.(29)

نظرا للمشاكل العويصة التي طرحها المحيط الصحراوي في عملية نقل الأسلحة والذخيرة، عبر المسالك الصحراوية الصعبة بواسطة القوافل، حيث كثيرا ما تعرضت تلك القوافل التي كانت هدفا مباشرا للطائرات الحربية للقصف والتدمير. تراجعت قيادة الثورة عن جلب الأسلحة من المناطق الجنوبية.

د- فتح جبهات عسكرية على الحدود.

تماشيا مع الاستراتيجية التي وضعتها قيادة الثورة، من أجل التسريع في فكّ الحصار المضروب على الثورة نظّمت وحدات جيش التحرير الوطني، هجومات واسعة ومكثفة استهدفت الخطوط المكهربة عرفت بـ "معارك الحدود" التي لأضحت تُشكل مرحلة جديدة من الكفاح المسلح. وقد فوجئت القيادة العسكرية الكولونيالية باتساع نطاق هذه العمليات ومدى تنسيقها ونجاحها في آن واحد. كما اندهشت لعمليات العبور التي نفذتها وحدات جيش التحرير على مستوى الحدود الشرقية والغربية، بعد تخريبها لتلك الأسلاك من دون خسائر تذكر كما جرت العادة من قبل.(30)

تجدر الإشارة إلى أنّ معارك الحدود الكبرى ابتدأت منذ نوفمبر 1958م واستخدمت فيها وحدات جيش التحرير الوطني أسلحة متطورة وتقنيات عصرية، مضادة للأسلاك الشائكة، ووظف جهاز الاستعلامات في كشف تحركات قوات العدو من جهة، والاستعانة بخبراء متخصصين من البلدان الداعمة للثورة ،خاصة من مصر لتدمير الأسلاك الشائكة والمكهربة، وتدريب عناصر جيش التحرير في قطعها من جهة أخرى. ونشير أيضا إلى أنّ قيادة الثورة قامت بإرسال بعثات علمية إلى الخارج، وفي هذا الإطار استقبلت الكلية الحربية بمصر عدد من الطلبة الجزائريين لاكتساب معارف، وتقنيات تتعلق بطرق مواجهة الأسلاك الشائكة، وكيفية اقتحامها بدون خسائر تُذكر. وهي التقنية التي حملتها معها الدفعات الأولى المتخرجة

من الكلية إلى مراكز التدريب المنتشرة على الحدود الشرقية والغربية. وهو ما مكّن عناصر A.L.M من اكتساب خبرة عالية في مجال التعامل مع الأخطار التي طرحتها الأسلاك الشائكة. ومن ثمّ شنّ هجومات مكثفة ومنظمة تستهدف اقتحامها.(31)

في جويلية من سنة 1959م نجحت فرقا خاصة تابعة لجيش التحرير بعد هجوم واسع وكاسح على الحدود الشرقية في تدمير المركز العسكري الهام "عين زانا"، واجتياز خط موريس والالتحاق بالتراب الوطني بعد أن أحدثت به ثغرات واسعة، وممرات فسيحة.(32) وفي الجنوب الغربي الجزائري وقعت معركة شرسة في جبل مزي المنطقة الثامنة من الخامسة ماي 1960م بين القوات الفرنسية بمختلف تشكيلاتها وأنواعها، ووحدات جيش التحرير بقيادة الفيلق الثالث وبمشاركة فرقة تسليح ثقيل، وقوة كوماندو استمرت لمدة ثلاث أيام كاملة. نجح الفيلق في اجتياز الأسلاك الشائكة لكنه فشل في نقل الإمدادات من الأسلحة إلى الولايات الداخلية بعد لجوء قوات الاستعمار الفرنسي إلى استخدام الأسلحة المحرمة دوليا كغاز النابالم. (33)

أرجعت المصادر الفرنسية الإخفاق المسجل في مهمة ودور الأسلاك الشائكة المقدرة بـ 2600 كلم، والتي موزعة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر خاصة بعد استئناف عمليات عبور الأسلحة، عبر الحدود إلى استغلال عناصر A.L.N للثغرات التقنية التي أضحت تعاني منها الأسلاك الشائكة "الحواجز القاتلة"، خاصة عند سقوط الأمطار وفيضان الأودية مما يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي ذو التوتر المرتفع، الأمر الذي مكّن قيادة الثورة من تكثيف عمليات العبور وتعزيز قدراتها العسكرية. كما أنّ عدد القوات الفرنسية المكلفة بالمراقبة لم يكن كافيا، فهي لم تتعد 8650 جنديا في أكتوبر 1957م لمراقبة الحواجز الشرقية. يُضاف إلى ذلك الاستراتيجية التي تبنّتها الثورة، في التعامل مع تلك الحواجز الشائكة من خلال استعمال المقاص، الكلاليب، والملاقط العازلة للتيار الكهربائي.

ومن أجل تغطية ذلك العجز واعتراض قوافل الأسلحة قرّرت القيادة الفرنسية على رأسها الجنرال صالان – Salan في 21 يناير 1958 م، إرسال ستة فيالق من المدرعات مُكلفة بـ " المشط المتحرك"، وخمس فيالق من المضليّين تحت إطار خطة عسكرية حملت شعار "الصيد الحرّ".

لقد راهن الجنرال صالان – Salan على هذه القوات في كسب المعارك التي كانت تستعد لخوضها على مختلف الجبهات الحدودية، وفي تصريح له يناير 1958م قدّمه على شكل تعليمة قال فيه: " يجب وبشكل حتمي أن يُدرك كلّ واحد أنّ معركة الحدود ستُحقق نجاحات كبرى في الأيام المقبلة، وأنّ ذلك سيحدد كلّ عمل في الجزائر".[34]

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ الأسلحة التي كانت تعبر الحدود الشرقية والغربية لم تكن المصدر الوحيد لتموين العمليات العسكرية بالداخل، بل لجأ جيش التحرير إلى سياسة الاعتماد على الذات في كثير من الحالات، من خلال الاستيلاء على أسلحة قوات الاستعمار الفرنسي عبر الكمائن والهجومات المكثفة على الثكنات العسكرية، والتي مثّلت كما تشير إلى ذلك بعض المصادر حوالي 75 % من الأسلحة المستعملة.[35]

الخاتمة

لا يمكن التغاضي عن الأزمة التي عرفتها الثورة المسلحة في ميدان التسليح، وما خلّفته تلك الأزمة من تأثيرات سلبية على مردودية العمليات العسكرية، بفعل الإجراءات التي باشرتها السلطات الكولونيالية منذ وصول الجنرال ديغول إلى سدة الحكم سنة 1958م سعيا منها لتطويق الثورة، وشدّ الخناق عليها من خلال غلق الحدود بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وإنشاء المناطق المحرمة...

استغلت قيادة الثورة تلك الظروف الطارئة، في تطوير وعصرنة جيش التحرير الوطني من حيث الأداء القتالي، واستعمال الأسلحة الحديثة قبل مواجهة الإجراءات الاستعمارية هذا من جهة. ومن جهة أخرى وضعت استراتيجية مضادة لمواجهة التحديات المطروحة أمام تموين الولايات العسكرية الداخلية بالأسلحة والذخيرة، ارتكزت أساسا على إعادة تنشيط شبكات الدعم اللوجستيكي، والاستعانة بجهاز الاستعلامات في إبرام صفقات شراء الأسلحة وتأمين وصولها.

الهوامش:

1- جبلي الطاهر، "تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1962/1954)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 08، جامعة حمه لخضر الوادي، نوفمبر 2016، ص.80.

2-Tripier, Philippe, Autopsie De la Guerre D'Algérie, Edition France – Empire , Paris, 1972, P. 664.

3- Ibid,P.429.
4- Ibid. P.228.

[5]- بدأ المشروع يتجسد ميدانيا على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر سنة 1956 بتوصية من قبل الجنرال أندري موريس- André Maurice وزير الدفاع في حكومة غي مولي Guy Mollet، وهو عبارة عن خط مزدوج من الأسلاك الشائكة والمكهربة تفوق قوّتها 20 فولت، ومزروعة بالألغام تقدم إنذارا دقيقا عن المجال الذي يحاول عناصر جيش التحرير الوطني A.L.N اختراقه. يمتد شرقا من مدينة عنابة شمالا إلى مشارف وادي سوف جنوبا "منطقة نقرين" مرورا على تبسة وبئر العاتر على مسافة تصل إلى 380كلم. أما على مستوى الحدود الغربية فقد قسم إلى قسمين: سدّ الأطلس التلي ، وسدّ الأطلس الصحراوي انطلاقا من مرسى بن مهيدي وصولا إلى جنوب كولومب بشار على مسافة 700كلم.

تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ السلطات الكولنيالية أقامت مراكز عسكرية وأبراجا للمراقبة والتصنت على امتداد الأسلاك الشائكة. مما سهل على السلطات الكولونيالية محاصرة المجال وتطويقه. ينظر: الغالي العربي، "الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1957/1956"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، عدد 03، 1997، ص.83.

6- Harbi M, Mohamed. Le F.L.N: Mirage et Réalité, Paris, Balland, 1985,P.214.

- تكبدت الثورة خسائر فادحة إثر محاولات عبور وحداتها أو نقل الأسلحة. من ذلك ما ذكره هشماوي بأنّ الفيلق الرابع التابع للقاعدة الشرقية عندما حاول اختراق تلك الأسلاك سنة 1958 فقد أكثر من 600 شهيد من عناصره. ينظر: هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.190.

7- Charles-Robert Ageron « Un versant de la guerre d'Algérie: la bataille des frontières (1956-1962)» .Revue D'histoire Moderne et Contemporaine.46-2 avril-juin 1999.P.352.
8- Philipe, Tripier, Op cit, P.79.
9- Jacquin, E, Op cit, P.195.
10 -Charles-R .A, Op cit, P.352.

11- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003. ص.172.

12 - لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة ومدى تأثيرها على عملية إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة من القاعدة الشرقية ينظر: بورقعة لخضر، مذكرات سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2000. ص ص.22- 23.

13- كانت تتم معظم عمليات إنزال الأسلحة وفي غالب الأحيان على السواحل المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني( الناظور، سبتة، مليلية...)، ووضعت قيادة الثورة ثلاثة مراكز لاستلامها وتوزيعها وهي: مركز الناظور في الشمال، مركز وجدة على الحدود الشرقية مع الجزائر، ومركزي بوعرفة وفقيق في

الجنوب الشرقي المغربي. وجدير بالذكر أنّ جبهة التحرير الوطني لم تكن تملك حقّ التصرف المطلق في شحن الأسلحة التي كانت تدخل المغرب الأقصى على الرغم من أنّ هذه الأخيرة أضحت تتمتع باستقلالها منذ سنة 1956م. أما تونس فقد عارضت حكومتها باستمرار إنزال الأسلحة على موانئها البحرية خوفا من أيّ إجراء انتقامي من قبل السلطة الاستعمارية ، على أنّها فتحت حدودها البرية مع الجزائر أمام نشاط وحدات جيش التحرير. ينظر: – Tripier, Philippe, op cit, P.170.

14--Henri Jacquin, La Guerre Secrète En Algérie, Edition Olivier Orban, Paris, France,1977, PP.140-189.Voir aussi:- Tripier, Philippe, op cit, P. 148 - Guentari, M op cit, P. 125.

15- المجاهد، عدد 79، 1961/04/15.

16- Tripier, Ph, op cit, P.168.

17- Sylvain Pattieu, Les Camarades des Frères, Trotskistes et libertaires dans la guerre d'Algérie, Edition Casbah, 2006.P.153.

18- لونيسي رابح، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013، ص.178.

19 - قنطاري محمد، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، عدد 03، خريف 1995، ص.126.

20- جبلي الطاهر، نفس المرجع، ص.77.

21- من العراقيل التي وضعها جيش التحرير المغربي A.L.M بإيعاز من علال الفاسي أمام عمليات التموين بالأسلحة أنّه أغلق الممر الاستراتيجي بالجنوب الغربي الجزائري "فقيق" باعتباره المنفذ الوحيد الذي اعتمدته قيادة المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة في التواصل مع القواعد الخلفية للثورة بمراكز بوعرفة، تندرارة..بعد غلق الحدود بالأسلاك الشائكة.

- يُضاف إلى ذلك أنّ موقف المغرب كان مترددا يضيف المتحدث ، تحت تأثير الضغط الفرنسي من جهة، ومن جهة ثانية تزايد الأطماع التوسعية لحزب الاستقلال الذي تزعمه علال الفاسي في مناطق من الجنوب الغربي الجزائري وهي مطالب لا تستند إلى أية مبررات قانونية أو تاريخية، وهذه المناطق تخص الجزء الممتد من تبلبالة في الجنوب الغربي بشار إلى حاسي منير شمال تندوف، ومن مظاهر الضغط التي مورست على القبائل الجزائرية التي تقطن الحدود المغربية الجزائرية أنه فرض عليها حمل بطاقات التعريف المغربية، وما يؤكد تلك الأطروحة هو أنّ قاعدة فقيق مثلا شهدت عدة مشادات عنيفة بين جيش التحرير المغربي A.L.M، ووحدات المجاهدين، ينظر:- برشان محمد، النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بمنطقة العين الصفراء (1942- 1956)، الجزائر، دار المحابر، 2012.ص.156. ينظر أيضا

Tripier, Philippe, op cit, P. 225

22- Guentari, M .Op. Cit. P.232.

23- المجاهد، عدد 19، 1959/04/17.

24- نجحت قوات البحرية الفرنسية في 16 أكتوبر 1956 في إيقاف الباخرة أتوس[2]– Athos ومصادرة حمولتها من مختلف أنواع الأسلحة ( 72 هاون- Mortier ، 40 رشاش، 74 بندقية عسكرية، 240 مسدس رشاش، 2300 بندقية...) بتكلفة قدرها 600 مليون فرنك. وفي سنة 1958 تمكنت من حجز الباخرة سلوفانيا وصادرت محتوياتها من الأسلحة التي قدرت بحوالي 200 طن قدمتها الحكومة التشيكية لصالح الثورة الجزائرية وشحنت من الميناء اليوغوسلافي بتاريخ 16 يناير 1958 (1500 مسدس آلي، 1000 مسدس رشاش، 4000 بندقية، 15 هاون- Mortier "81" بـ 6000 طلقة، 40 بازوكا- Bazookas ، 200 رشاش M.G[42] ، 330 بانجالور- Bengalores ، 3مليون من الذخيرة). ينظر:

*-Henri Jacquin, op cit, PP.140-189.Voir aussi:- Tripier, Philippe, op cit, P. 148

25 - لونيسي رابح، نفس المرجع، ص ص.171- 173.

26- هشماوي مصطفى، نفس المرجع، ص. 187. يُنظر أيضا:- لونيسي رابح، نفس المرجع، ص.174.

27- Patrick, Charles R. Combats Sahariens, 1955-1962, Première Edition, Editions jack Grancher, Paris, 1993, P. 249.

28- Gentari, Mohamed. op cit, P. 746.

29 - بن علي، بوبكر، الثورة التحريرية في منطقة الساورة (1954- 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بشار، 2007، ص.131.

30- المجاهد، 1959/12/15.

31- كشف تقرير عسكري فرنسي أنّه ابتداء من 01 فيفري 1959 وإلى غاية 04 مارس من نفس السنة سُجلت خمسة عشر عملية بين هجوم ومضايقة للمراكز العسكرية، والدوريات بالهاون والأسلحة الأوتوماتيكية بإحدى مناطق الحدود الشرقية. أما على مستوى الحدود الغربية يذكر زمارمان– Zemmerman الذي كان عسكريا بمنطقة العين الصفراء بالجنوب الغربي الجزائري ما نصّه: "إنّ المضايقات التي استهدفت المراكز العسكرية على مستوى خط موريس بهذه الجهة كانت تقلقنا كثيرا. حيث كنّا نعيش في حالة نفسية صعبة جدا، وهو ما انعكس سلبا على قواتنا المتواجدة بهذه المنطقة الصعبة على مستوى الحدود". ينظر: قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 – 1962، دار سيدي الخير، الجزائر، 2009، ص ص.191- 196.

32- سليمان الشيخ، نفس المصدر، ص.112.

33- المنظمة الوطنية للمجاهدين، "من معارك المجد في أرض الجزائر (1954- 1961)، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2004، ص.465.

34- Charles-R .A, Op cit, P.351.

35- المجاهد، 1957/11/17.

قائمة المصادر والمراجع:


❖- الجرائد:

1- المجاهد، عدد 19، 1959/04/17.

2- المجاهد، عدد 79، 1961/04/15.

❖- الكتب

3- بورقعة لخضر، مذكرات سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2000.

4- برشان محمد، النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بمنطقة العين الصفراء (1942- 1956)، دار المحابر، الجزائر، 2012.

5- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

6- قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 – 1962، دار سيدي الخير، الجزائر، 2009،

7- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

8- لونيسي رابح، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013.

- المصادر والمراجع بالفرنسية

9- Charles-Robert Ageron « Un versant de la guerre d'Algérie: la bataille des frontières (1956-1962)» .Revue D histoire Moderne et Contemporaine.46-2 avril-juin 1999.PP.348-359.

10-Gentari, Mohamed.M,Organisation Politico Administrative et Militaire de la Révolution Algérienne de 1954 à 1962,T II, OPU, Alger,2000.

11- Harbi M, Mohamed. Le F.L.N: Mirage et Réalité, Balland, Paris, 1985.
12- Henri Jacquin, La Guerre Secrète En Algérie, Edition Olivier Orban, Paris, France ,1977.
13- Patrick, Charles R. Combats Sahariens, 1955-1962, Première Edition, Editions jack Grancher, Paris, 1993.
14- Sylvain Pattieu, Les Camarades des Frères, Trotskistes et libertaires dans la guerre d'Algérie, Edition Casbah, 2006.P.153.14-
15-Tripier, Philippe, Autopsie De la Guerre D'Algérie, Edition France – Empire, Paris, 1972.

❖- **المقالات والرسائل الجامعية :**

**16- بن علي، بوبكر، الثورة التحريرية في منطقة الساورة (1954- 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بشار، 2007، ص.131.**

**17- جبلي الطاهر، "تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1962/1954)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، عدد 08، نوفمبر 2016، ص ص.71- 96.**

**18- قنطاري محمد، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، عدد 03، خريف 1995، ص ص.119- 137.**

**20- الغالي العربي، "الاستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1957/1956"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، عدد 03، 1997، ص ص.70- 85**